مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

سمو رئيس مجلس الوزراء يتقدم الحضور الحكومي في الجلسة

« تصوير : صالح محمد»

### أحالها إلى الحكومة مع «حزمة من التوصيات»

# مجلس الأمة أقر الميزانية العامة للدولة بموافقة 32 نائباً ورفض 19

- الغانم : ستعقد جلسة خاصة اليوم للتصويت على طلبي طرح الثقة بوزيري التربية والداخلية
- الحريص: طلب الجلسة السرية لمناقشة الحالة المالية للدولة من أجل الصالح العام

جانب من الجلسة

وزير المالية يدلي بدلوه

- عبدالله الكندري : مع الأسف أغلب الدول تعلن عن ميزانياتها بالعلن بكل شفافية إلا نحن نناقشها سراً
- عبد الصمد: «الاستثمار» هي من دفعت المليارات الأربعة للمركزي المصري وليس المركزي الكويتي
- الدقباسي: أزمة «كورونا» كشفت أن جزءاً كبيراً من أموال الكويت ذهب في الاتجاه غير الصحيح
- أبل : الأمر مقلق بعد أن عجزت أجهزة الدولة عن التعامل مع إخفاقات الميزانية وتقليل المصروفات
- الفضل: الشيتان لم يرد على اسئلتنا حول الخطط المستقبلية و55 % من استثماراتنا هي للأجيال القادمة

كتب أحمد الهديبان

وافق مجلس الأمة على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2020–2021» ومشروع قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية «2018–2019» وقرر احالتهما إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2020–2021» في جلسة المجلس الخاصة يوم أمس الأربعاء بموافقة 32 عضوا ورفض 19 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 51 عضوا.

في حين اظهرت نتيجة التصويت على مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية «2018–2019» موافقة 27 عضوا ورفض 24 عضوا من اجمالي الحضور وعددهم 51 عضوا.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية بشأن مشروع قانون ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية «2020–2021» فتقدر الإيرادات بنحو سبعة مليارات دينار «نحو 23 مليار دولار» في حين تقدر المصروفات بنحو 21 مليار دينار «نحو 69 مليار دولار».

وجاء في التقرير ان زيادة المصروفات عن الإيرادات تقدر بنحو 14 مليار دينار «نحو 46 مليار دولار» تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة.

ووفقا للتقرير بشأن مشروع قانون اعتماد الحساب الختامي للادارة المالية للدولة عن السنة المالية «2018–2019» فإن الإيرادات بلغت نحو 20 مليار دينار «نحو 65 مليار دولار» في حين بلغت المصروفات نحو 22 مليار دينار «نحو 72 مليار دولار».

وجاء في تقرير اللجنة ان العجز الفعلي للميزانية بلغ نحو مليار دينار «نحو ثلاثة مليارات دولار» ويغطى من المال الاحتياطي العام.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس إن المجلس انتهى من مناقشة بند عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة في جلسة سرية بالموافقة على توصيات قدمت في هذا الشأن.

وأشار الرئيس الغانم في كلمة له أثناء استئناف المجلس جلسته الخاصة علنية بعدما كانت سرية إلى عرض وزير المالية براك الشيتان والفريق الفني المساند له الحالة المالية للدولة المنتهية في 31 مارس الماضي.

وذكر أن مجلس الأمة عقد جلسة سرية بناء على طلب الحكومة طبقا للمادة «69» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ناقش فيها الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة «150» من الدستور.

وقال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في مداخلة له في الجلسة الخاصة أثناء بداية بند عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة «الحكومة تطلب مناقشة الحالة المالية في جلسة سرية».

وتنص المادة «69» من اللائحة الداخلية للمجلس على التالي «جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

يذكر ان المادة «150» من الدستور تنص على ان «تقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل في خلال كل دور من أدوار انعقاده العادية».

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

أخلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اليوم قاعة «عبدالله السالم» من الحضور للنظر في الحالة المالية للدولة في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة.

وقال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في مداخلة له في الجلسة الخاصة أثناء بداية بند عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة «الحكومة تطلب مناقشة الحالة المالية في جلسة سرية».

وأضاف الحريص إن «ذلك يأتي من أجل الصالح العام لوجود بيانات وأرقام كما يأتي استنادا إلى المادة «69» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وتنص المادة «69» من اللائحة الداخلية للمجلس على أن «جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية».

وقد صوت 12 نائبا مع علنية الجلسة و36 ضدها.

وقال النائب عبدالله الكندري منتقدا سرية المناقشة: «صوّت قبل قليل مع 11 نائبا فقط بعدم سرية جلسة مجلس الأمة لمناقشة الحالة المالية للدولة مقابل 36 صوتا يرون بالسرية. مع الأسف أغلب الدول تعلن عن ميزانياتها بالعلن بكل شفافية إلا نحن نناقش العجز علنًا والميزانية سرًا!».

واستكمل مجلس الأمة الجلسة الخاصة المقررة لمناقشة تقارير للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية، إضافة إلى عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة وفقا لنص المادة «150» من الدستور.

الرئيس مرزوق الغانم : عقد مجلس الامة جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة الحالة المالية للدولة وقد اصدر المجلس توصياته في هذا الشأن

المجلس يوافق على بيان مقترح من النواب يدعو الحكومة لاستنكار حرق المصحف الشريف في السويد وتعرض صحيفة فرنسية للرسول

عدنان عبد الصمد:أود التوضيح أن هيئة الاستثمار هي من دفع المليارات الأربعة إلى البنك المركزي المصري ولم يدفعها البنك المركزي الكويتي.

مجلس الأمة ينتقل إلى مناقشة الميزانية العامة للدولة.

صالح عاشور:على الحكومة التفكير الجدي في تعظيم الإيرادات غير النفطية.

علي الدقباسي:أرقام الميزانية كبيرة والمصاريف تزداد شيئاً فشيئاً..وأزمة «كورونا» كشفت أن جزءاً كبيراً من أموال الكويت ذهب في الاتجاه غير الصحيح نتيجة التركيبة السكانية.

سعدون حماد : شهادات اعاقة لدى مواطنين حصلوا عليها بموجب شهادات رسمية تفاجأوا بخصم المبالغ منهم بأثر رجعي بعد ان تجاوزوا 65 عاما...يجب على وزارة الشؤون إعادتها لهم.

خليل أبل : الامر مقلق بعد ان عجزت اجهزة الدولة عن التعامل مع إخفاقات الميزانية وتقليل المصروفات.

صفاء الهاشم : سمو الرئيس انت في المركب نفسه معنا في اننا نحن فشلنا في زيادة الايرادات وتقليل المصروفات.

أسامة الشاهين:مصروفات الديوان الاميري تعادل مصاريف وزارة بحجم الأوقاف...ولا بد من اخضاعه لجهاز المراقبين... أنا لا اتكلم عن مخصصات رئيس الدولة فهذا بند مختلف.

أحمد الفضل:وزير المالية لم يرد على اسئلتنا حول الخطط المستقبلية...فالنفط مختطف من القيادات النفطية...55% من استثماراتنا هي في الاجيال القادمة..

الحكومة في وقت سابق قدمت قانونا بالغاء هيئة القرآن لكن نائباً يتكسب هدد وأرعد فتراجعت الحكومة عن القرار... موضوعنا خطير وبعض الوزراء غير قادرين على مجاراة الأوضاع.

يا رئيس الحكومة أنت تحتاج إلى نفض بشتك ومن يعتك من الوزراء تخلى عنه.

الرومي:الوضع المالي حرج، ولابد من معالجة اختلالات الرواتب واستغلال الجزر وتقليص أعداد عمالة عقود المناقصات.

«الوضع المالي حرج وأنت يا سمو الرئيس جئت في مرحلة حرجة وأهل الكويت معاك».

«يجب معالجة اختلالات الرواتب واستغلال الجزر وتقليص أعداد عمالة عقود المناقصات، مبيناً أنه من غير المعقول وجودهم بهذه الأعداد.

مجلس الأمة يقر الميزانية العامة للدولة باغلبية 32 ورفض 19 ويحيلها للحكومة.

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة على أن تعقد جلسة خاصة اليوم للتصويت على طلبي طرح الثقة بوزيري التربية والداخلية.

مداخلة أحمد الفضل

.. ومداخلة حماد

الشاهين خلال كلمته في الجلسة